



التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين حجم الشركة

□ والرافعة المالية والتجنب الضريبي

□ - دراسة إمبريقية -

إعداد

ندي بهاء أحمد ماهر عكاشة

المعيدة بقسم المحاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

ahmedbahaaa2030@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الثاني أبريل 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت العلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي للشركات المساهمة المصرية تتأثر بمستوى الرافعة المالية. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: (1) ما هي التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية؟ (2) ما هي التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة (من خلال الرافعة المالية) على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية؟ (3) هل تتأثر العلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي بمستوى الرافعة المالية في الشركات المساهمة المصرية؟

وتختبر الباحثة فرضيات الدراسة على عينة مكونة من (105) شركة مساهمة مصرية تنتمي إلى (14) قطاعًا اقتصاديًا مختلفًا، بإجمالي عدد ملاحظات قدرها (585) ملاحظة خلال الفترة ما بين 2015 إلى 2021، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المسار، وتم قياس المتغيرات على النحو التالي: التجنب الضريبي (المتغير التابع) من خلال مقياسين وهما معدل الضريبة الفعلي والفروق الضريبية الدفترية، وحجم الشركة (المتغير المستقل) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، والرافعة المالية (المتغير الوسيط) من خلال قسمة إجمالي الالتزامات المتداولة وغير المتداولة على إجمالي أصول الشركة.

وتوصلت الباحثة إلى: (1) وجود علاقة موجبة ودالة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي. (2) وجود علاقة موجبة ودالة بين حجم الشركة والرافعة المالية. (3) وجود علاقة سالبة ودالة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي. وتتمثل نتيجة الدراسة الهامة في وجود تأثير ذي دلالة للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

الكلمات الدالة: التجنب الضريبي Tax Avoidance ، حجم الشركة Firm Size ، الرافعة المالية Leverage.

1- مقدمة ومشكلة البحث:

يعد التجنب الضريبي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه كل من منظمي وصانعي السياسة المصرية في العصر المعاصر، حيث ترتبط الضرائب بمصالح المجتمع بأسره لأنها تمثل مصدراً مهماً لإثراء الإيرادات المالية ودعم بناء البنية التحتية المحلية والتعليم ونظام الرعاية الصحية والدفاع الوطني والنقل العام، ولكن من وجهة نظر دافعي الضرائب وعلي وجه الخصوص الشركات فإنها تمثل عبئاً، لأن الضرائب تستهلك قدراً كبيراً من دخل الشركات، لذا تسعى العديد من الشركات باتخاذ بعض الإجراءات وتبني بعض الإستراتيجيات التي تحد من التزامتها الضريبية أو توجّلها.

وأشارت دراسة (Payne & Raiborn, 2018) إلى أن ممارسات تخفيض الضريبة تشمل على مدى واسع من الأنشطة والإجراءات المتباينة من حيث درجة مشروعيتها القانونية والأخلاقية، مثل التجنب الضريبي، والتجنب الضريبي التعسفي، والتهرب الضريبي ولكن يتفق كل منهم في الهدف وهو تخفيض المدفوعات الضريبية، حيث يمثل **التجنب الضريبي Tax Avoidance** مجموعة من الممارسات القانونية والأخلاقية التي تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية القانونية المقررة في ضوء مقصد المشرّع الضريبي، بينما **التجنب الضريبي التعسفي Aggressive Tax Avoidance** هو ممارسات قانونية وغير أخلاقية تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية والتفسيرات الملتوية لنصوص القانون وهو الذي يخرج عن مقصد المشرع الضريبي، في حين يعرف **التهرب الضريبي Tax Evasion** على أنه ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية تهدف إلى عدم دفع الضرائب المستحقة قانوناً، اعتماداً على إجراءات وممارسات تنطوي على خروقات لأحكام ونصوص القانون.

وفي ضوء الآثار الاقتصادية الهامة للتجنب الضريبي سواء على المستوى الكلي (الدولة) أو على المستوى الجزئي (المنشأة)، اتجهت العديد من الدراسات إلى دراسة العوامل المحددة للتجنب الضريبي من قبل منشآت الأعمال. واتضح أن حجم الشركة أحد أهم المحددات التي تؤثر على التجنب الضريبي، والذي حظي بمجال واسع من الاهتمام بشأن تأثيره المتوقع على ظاهرة التجنب الضريبي.

وقد ناقشت الأدبيات المحاسبية وجهتي نظر متناقضتين حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وهما نظرية التكلفة السياسية **Political Cost Theory** ونظرية القوة السياسية **Political Power Theory**.

أولاً: نظرية التكلفة السياسية (Political Cost Theory) والتي تفترض أن الشركات الأكبر حجماً تتمتع بدرجة أعلى من الرؤية العامة مما يجعلها أكثر عرضة للضغط والتدقيق العام **Public scrutiny** (Watts & Zimmerman, 1986)، لذلك تتسم بمعدلات ضرائب مرتفعة تفوق تلك التي تخضع لها مثيلتها من الشركات الأصغر حجماً. وهو ما يعني أن الشركات كبيرة الحجم تكون لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الأصغر حجماً (أبو سالم، 2020).

ثانياً: نظرية القوة السياسية (Political Power Theory) والتي تفترض أن الشركات الكبيرة تتمتع بسلطة سياسية تمكنها من التفاوض بشأن الأعباء الضريبية المفروضة عليها أو التأثير على التشريعات الضريبية التي تصدر لصالحها (Salamon & Siegfried, 1977)، وبناءً عليه افترضت هذه النظرية وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي الذي تخضع له أرباح الشركة، وهو ما يعني أن الشركات الأكبر حجماً تكون لديها قدرة أعلى على تجنب الضرائب مقارنة بالشركات الأصغر حجماً (أبو سالم، 2020).

وعلى الرغم من قيام العديد من الدراسات الأخرى (على سبيل المثال: Salaudeen & Eze, 2018; Mocanu et al., 2021; Gao, 2022) بتعديلات في التعريفات الإجرائية للمتغيرات، والفترة الزمنية والمنهجيات المتبعة، لم يتم التوصل إلى نتائج حاسمة وما زال التضارب في النتائج مستمر حتى الآن، الأمر الذي يشير إلى وجود بعض العوامل الهامة التي قد يكون لها تأثير على تلك العلاقة. ومن هذا المنطلق، يقترح البحث الحالي أن للرافعة المالية تأثير وسيط على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

وذلك في إطار أن حجم الشركة محدد هام لمستوى الرافعة المالية، نظراً لكونه مقياساً عكسياً لاحتمالية الإفلاس، فحسب نظرية المبادلة بين العائد والمخاطرة **Risk–Return Trade-off Theory**، نجد أن الشركات الأكبر حجماً تنطوي على مخاطر أقل وذلك لتنوع الإنتاج وثبات التدفق

النقدي بالإضافة إلى السمعة الحسنة التي تتمتع بها، مما يدعم استقرارها ويقلل من تباين أرباحها وبالتالي يعزز من قدرتها على الاستدانة (Qureshi et al., 2015)، ويجعلها أكثر جاهزية واستعدادا على تحمل التكاليف المرتبطة بتلك الاستدانة مقارنة بالشركات الصغيرة (Sibindi, 2016).

كما أشار (Dyrenge et al (2008) إلى أن نجاح التجنب الضريبي طويل الأمد مرتبط بشكل كبير بالرافعة المالية الأعلى، حيث تعد الرافعة المالية أحد وسائل تحقيق الوفر الضريبي وذلك انطلاقاً من أن فوائد الديون تُعد من المصروفات التي تُخصم من الإيرادات قبل احتساب الضريبة ومن ثم يتولد عنها وفورات ضريبية تؤدي إلى تخفيض معدل الضريبة.

وفي ضوء وجود أدلة إمبريقية بين حجم الشركة والرافعة المالية والتجنب الضريبي، يمكن أن تلعب الرافعة المالية دوراً وسيطاً على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل عملي خاصة في البيئات العربية - على حد علم الباحثة، لذا سيسعى البحث الحالي إلى تغطية تلك الفجوة البحثية من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما هي التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية؟
- ما هي التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة (من خلال الرافعة المالية) على التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية؟

وينبثق من هذا التساؤل، التساؤلان التاليان:

- ما هي التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على الرافعة المالية؟
- ما هي التأثيرات المباشرة للرافعة المالية على التجنب الضريبي؟
- هل يوجد أثر وسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية؟

2- أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

(1) التعرف على التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية.

(2) التعرف على التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة (من خلال الرافعة المالية) على التجنب الضريبي

فى الشركات المساهمة المصرية، ويتطلب ذلك:

• التعرف على التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على الرافعة المالية.

• التعرف على التأثيرات المباشرة للرافعة المالية على التجنب الضريبي.

(3) التحقق مما إذا كانت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي تتأثر بالرافعة المالية فى الشركات المساهمة المصرية.

3- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من عدة اعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

- أهمية الفئة المستفيدة منه من محلي السياسات والاقتصاديين، والحكوميين لأنها تُقيم جزءًا هامًا من السياسة الضريبية. ويرجع ذلك لتأثير ممارسات التجنب على معدل الضريبة الفعلي الذي يُعد أمرًا محوريًا فى السياسة الضريبية.
- يُعد البحث الحالي إضافة إلى الأدب المحاسبي فى المنطقة البحثية الخاصة بدراسة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي للشركات المساهمة المصرية من ناحية، ودراسة الأثر الوسيط للرافعة المالية على تلك العلاقة من ناحية أخرى، مما يُكسب البحث الحالي بعدًا جديدًا تم تجاهله من قبل الدراسات السابقة ذات الصلة.
- لا توجد دراسات عربية حتى الآن – على حد علم الباحثة – تناولت الأثر الوسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي.

4- خطة البحث

فى ضوء مشكلة وأهداف البحث، سيتم استكمال المتبقى من البحث من خلال التعرض لكل من:

1-4: الإطار النظري للبحث.

2-4: الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

3-4: الدراسة الاختبارية.

4-4: نتائج البحث.

5-4: التوصيات والبحوث المستقبلية.

1-4: الإطار النظري للبحث

يهتم الإطار النظري للبحث في ضوء تساؤلات مشكلة البحث وأهدافه باستعراض القضايا التالية: التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي والتأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي، ويمكن تناولهم تفصيلاً كما يلي:

1-1-4: التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي.

لأكثر من 40 عامًا ناقشت الأدبيات المحاسبية وجهتي نظر متناقضتين حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وهما نظرية التكلفة السياسية ونظرية القوة السياسية.

أولاً: نظرية التكلفة السياسية (Political Cost Theory)

لاحظ (Watts & Zimmerman, 1978) أن القطاع السياسي لديه القدرة على إعادة توزيع الثروة بين المجموعات المختلفة وأن الحجم النسبي لنقل الثروة يزداد مع زيادة حجم الشركة، وبناءً على ذلك أسس (Watts & Zimmerman, 1986) نظرية التكلفة السياسية.

ويمكن تقسيم المنطق الكامن وراء نظرية التكلفة السياسية إلى حجتين رئيسيتين:

- أولاً: تخضع الشركات الأكبر حجماً للوائح وأنظمة حكومية أكثر صرامة (Aichian & Kessel, 1962).

- ثانياً: تتمتع الشركات الأكبر حجماً والأكثر ربحية بدرجة أعلى من الرؤية العامة مما يجعلها أكثر عرضة للضغط والتدقيق العام من قِبَل كل من الجمهور والأسواق المالية ومصالح الضرائب، مما يجبرهم على التصرف بمسئولية اجتماعية وتعديل تصرفاتهم وسلوكهم وفقاً لما تتوقعه بيئتهم (Jensen & Meckling, 1976; Watts & Zimmerman, 1986).

ونظراً لكون الضرائب أحد عناصر التكاليف السياسية المستخدمة لنقل الثروة من الشركات، فمن المتوقع أن يكون لدى الشركات كبيرة الحجم معدلات ضرائب مرتفعة تفوق تلك التي تخضع لها الشركات الصغيرة. وهو ما يعني أن الشركات الأكبر حجماً تكون لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الأصغر حجماً (أبو سالم، 2020).

ثانياً: نظرية القوة السياسية (Political Power Theory)

تفترض نظرية القوة السياسية أن الشركات الأكبر حجماً تتمتع بسلطة سياسية واقتصادية أكبر مقارنة بالشركات الأصغر، حيث يمكن للشركات الكبيرة أن تستخدم مواردها وسلطتها لممارسة أعمال الضغط للمساومة والتفاوض بشأن أعبائها الضريبية أو للتأثير على التشريعات الضريبية التي تصدر لصالحها (Bao & Romeo, 2013)، وبالإضافة لما تمتلكه تلك الشركات من موارد تمكنها من تطوير خبراتها في مجال التخطيط الضريبي **Tax Planning** وتنظيم أنشطتها بالطريقة التي تحقق وفر ضريبي **Optimal Tax Saving** وذلك على خلاف الشركات الأصغر حجماً، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات ضرائب دخل الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة (Siegfried, 1972)، مما يشير إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

4-1-2: التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي.

يهدف هذا الجزء إلى توفير التأسيس النظري بشأن التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة على ممارسات التجنب الضريبي من خلال الرافعة المالية كمتغير وسيط، وهو ما يستلزم توفير تأسيس نظري بشأن التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على الرافعة المالية وكذلك توفير تأسيس نظري بشأن التأثير المباشر للرافعة المالية على التجنب الضريبي.

أ. التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على الرافعة المالية

يشير (Rajan & Zingales, 1995) إلى أن تأثير الحجم على الرافعة المالية (المديونية) يعد غامضاً **Ambiguous** إلى حد بعيد، فمن ناحية تميل الشركات الكبيرة في الغالب إلى أن تكون أكثر تنوعاً وأقل فشلاً، لذلك فإن الحجم قد يعد مقياساً عكسياً لاحتمالية إفلاسها (Sheikh & Qureshi, 2017)، فالشركات الكبيرة الحجم تكون بعيدة الاحتمال عن مواجهة العسر المالي والإفلاس؛ لضخامة ما تملكه من أصول مما يقلل من الخسارة المالية التي يتكبدها المقرضون في حالة عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها، ومن ثمَّ يصبح المقرضون أكثر استعداداً لتوفير القروض لها (Giarretta & Chesini, 2020)، وبالإضافة إلى ذلك تتمتع الشركات الأكبر حجماً عادةً بسمعة أفضل في أسواق الديون وتندبر مخاطرها بشكل أفضل، مما يجعلها قادرة على الوصول إلى أسواق الديون بسهولة (Jermias & Yigit, 2019).

ومن ناحية أخرى أشار (Smith, 1977) إلى أن تكلفة إصدار حقوق الملكية ترتبط بحجم الشركة، فعلى وجه الخصوص تتحمل الشركات الصغيرة تكاليف أعلى بكثير لإصدار أسهم جديدة مقارنة بالتكاليف التي تتحملها الشركات الكبيرة، لذلك فإن الشركات الأصغر حجمًا قد تكون أكثر استنادة بسبب انخفاض التكاليف الثابتة المرتبطة بهذا البديل (Titman & Wessels, 1988).

كما أشار (Rajan & Zingales, 1995) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تفضل تمويل الأسهم بدلًا من تمويل الديون بسبب نسبة التكاليف المرتبطة بهذا البديل، نظرًا لقلة معلوماتها غير المتماثلة بالإضافة إلى تمتعها ببعض مزايا السمعة بين المستثمرين المحتملين، الأمر الذي يقلل من تكلفة هذا البديل ومن ثمّ يتم الاعتماد عليه كمصدر أساسي للتمويل بدلًا من الديون (نور الدين، 2015).

ب التأثيرات المباشرة للرافعة المالية على التجنب الضريبي.

كما أشار (أبو سالم، 2020; Dyreng et al., 2008) إلى أن نجاح التجنب الضريبي طويل الأمد مرتبط بشكل كبير بالرافعة المالية الأعلى، وأن الشركات الناجحة في تجنب الضرائب على المدى الطويل هي التي تتمتع بمديونية مرتفعة بشكل ملحوظ في هيكل رأس مالها، حيث تعد الرافعة المالية أحد وسائل تحقيق الوفرة الضريبي، وذلك انطلاقًا من أن فوائد الديون تُعد من المصروفات التي تُخصم من الإيرادات قبل احتساب الضريبة، فالشركات التي تدفع وحدة نقد إضافية كفائدة تتلقى مقابلها وفورات ضريبية من التمويل بالدين في شكل مدفوعات ضرائب أقل، في حين أن الأرباح الموزعة ليست كذلك (Myers, 2001). وهو الأمر الذي يدعم أرجحية وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.

ولكن لا تخلو تلك العلاقة من الآراء المخالفة، فأشار (Ichsani & Susanti, 2019) إلى أن الرافعة المالية قد يكون لها أثر إيجابي على الحد من ممارسات التجنب الضريبي بسبب المراقبة المالية الصارمة من أصحاب الديون وخاصة المؤسسات المالية والمصرفية.

وبعد الانتهاء من توفير التأسيس النظري للعلاقة المحتملة (المباشرة وغير المباشرة) بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، ترجح الباحثة أن الشركات الكبيرة قادرة على الوصول إلى أسواق الديون بسهولة، وتكون أكثر جاهزية واستعداداً لتحمل التكاليف المترتبة على عملية الإقتراض، الأمر الذي يكون متوقعًا معه تزايد اعتمادها على الرافعة المالية لتمويل احتياجاتها المالية وذلك بدافع تجنب

الضريبة المستحقة عليها، نظراً لأن فوائد الديون تُعد من المصروفات التي تُخصم من الإيرادات قبل احتساب الضريبة ومن ثم يتولد عنها وفورات ضريبية تؤدي إلى تخفيض معدل الضريبة.

4-2: الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

سوف يتم تصنيف الدراسات السابقة بما يتوافق مع التساؤلات الرئيسية لمشكلة البحث وأهدافه إلى دراسات عن التأثير المباشر لحجم الشركة على التجنب الضريبي ودراسات عن التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة (من خلال الرافعة المالية) على التجنب الضريبي.

4-2-1: الدراسات السابقة عن التأثير المباشر لحجم الشركة على التجنب الضريبي.

هدفت دراسة (Kim & Im, 2017) إلى معرفة تأثير حجم الشركة على التجنب الضريبي، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات الكورية، تتمثل العينة في (18954) شركة مدققة، مدرجة في البورصة الكورية للفترة ما بين (2011-2013)، وتم قياس التجنب الضريبي باستخدام (BTD) وهو الفرق ما بين الربح المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة مقسوماً على إجمالي أصول الشركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة له تأثير إيجابي على التجنب الضريبي.

وكذلك هدفت دراسة (Kasim & Saad, 2019) إلى معرفة أثر حجم الشركة على التجنب الضريبي. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات تتمثل في (830) شركة متعددة الجنسية في ماليزيا وتم الحصول على البيانات من نموذج الإقرار الضريبي بمجلس الإيرادات الداخلية في ماليزيا (IRBM) وتم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى القطاع المالي من العينة، وتم قياس التجنب الضريبي من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالية على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

كما اختبرت دراسة (أبوسالم، 2002) العلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة مكونة من (88) شركة وتنتمي إلى (14) قطاع اقتصادي غير مالي للفترة ما بين (2013- 2018). وتم قياس التجنب الضريبي باستخدام مقياسين، أولاً: ETR_1 ويتم حسابه من خلال

قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، ثانياً: ETR_2 ويتم حسابه من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية مضافاً إليه أو مطروحاً منه ضريبة الدخل المؤجلة على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية.

وهدفت دراسة (Fernández-Rodríguez et al., 2021) إلى معرفة العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من (7844) شركة غير المالية في دول "BRICS" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) ودول "MINT" (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا). وتم الحصول على البيانات من قاعدة "Compustat" للفترة ما بين (2006-2015). وتم قياس معدل الضريبة الفعلي باستخدام مقياسين أولاً: Cash ETR والمقاس بنسبة مصروف الضريبة النقدي إلى صافي الربح قبل الضريبة. ثانياً: METR ويتم قياسه من خلال قسمة Cash ETR على معدل الضريبة القانوني STR. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي، أي توجد علاقة سالبة بين حجم الشركة و التجنب الضريبي.

من مراجعة الدراسات السابقة، يتضح وجود تضارب في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في ضوء نظريتين متنافستين تفسران الاتجاهين المتضادين للعلاقة، وهما نظريتا القوة والتكلفة السياسية حيث نجد أن بعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (على سبيل المثال: Kasim & Saad, 2021; Fernández-Rodríguez et al., 2019)، في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي (على سبيل المثال: أبو سالم، 2020; Kim & Im, 2017).

ونظراً لوجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة التي أجريت بهدف اختبار العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، فإنه يمكن للباحثة صياغة الفرضية الأولى للبحث الحالي في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف (1): لا توجد علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي

4-2-2: الدراسات التي تناولت التأثيرات غير المباشرة لحجم الشركة على التجنب الضريبي.

أ . التأثيرات المباشرة لحجم الشركة على الرافعة المالية.

هدفت دراسة (Kyissima et al., 2019) إلى معرفة تأثير حجم الشركة على الرافعة المالية، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية، تتمثل العينة في (716) شركة وذلك خلال الفترة ما بين (1990-2013). تم استبعاد جميع الشركات التي تنتمي للقطاع المالي (البنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار) من العينة نظراً لما لها من طبيعة خاصة. وتم قياس الرافعة المالية من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة له تأثير إيجابي على الرافعة المالية.

وعلى وجه مشابه هدفت دراسة (Bhat et al., 2020) إلى معرفة تأثير حجم الشركة على الرافعة المالية، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة كبيرة من الشركات الهندية، تتمثل تلك العينة في (2921) شركة تعمل في الاقتصاد الهندي وتغطي مختلف القطاعات غير المالية، وتم استخراجها من قاعدة بيانات CMIE وذلك خلال الفترة ما بين (2002-2018). واعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مقاييس بديلة للرافعة المالية أولاً: نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول، ثانياً: نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ثالثاً: من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والرافعة المالية.

وهدفت دراسة (Bolarinwa&Adegboye, 2020) إلى معرفة تأثير حجم الشركة على الرافعة المالية. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة تتمثل في (107) شركة مدرجة في بورصة نيجيريا (NSE) مأخوذة من قاعدة بيانات Osiris وذلك خلال فترته تمتد ما بين (2005-2018). المتغير التابع يتمثل في الرافعة المالية ويتم قياسه باستخدام ثلاثة مقاييس، أولاً: نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول، ثانياً: نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ثالثاً: من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والرافعة المالية.

كما هدفت دراسة (Czerwonka and Jaworski, 2021) إلى معرفة تأثير حجم الشركة على الرافعة المالية. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة تتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة من بلغاريا والتشيك والمجر وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا.

تتمثل العينة في (15253) شركة وذلك خلال الفترة ما بين (2014-2017). تم استبعاد الشركات الزراعية والمالية من العينة. وفيما يتعلق بالمتغير التابع يتمثل في الرافعة المالية والمقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والرافعة المالية.

ونلاحظ في ضوء عرض الدراسات السابقة اختلاف النتائج حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية، حيث توصلت دراسة (Bolarinwa & Adegboye, 2020; Bhat et al.,) (2020) إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والرافعة المالية، وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة (Kyissima et al., 2019;Czerwonka&Jaworski, 2021) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والرافعة المالية. ونظراً لوجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة التي أجريت بهدف اختبار العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية، فإنه يمكن للباحثة صياغة الفرضية الثانية للبحث الحالي في صورة فرض العدم، وذلك على النحو التالي:

ف (2): لا توجد علاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية.

ب. التأثيرات المباشرة للرافعة المالية على التجنب الضريبي.

هدفت دراسة (Hazir,2019) إلى معرفة العلاقة بين الرافعة المالية ومعدل الضريبة الفعلي. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات العامة المدرجة في بورصة تركيا (باستثناء قطاعي البنوك والتأمين) وذلك خلال الفترة ما بين (2007-2016)، والتي تضم (2640) ملاحظة. تم استبعاد الشركات التي لديها مصاريف ضريبية سالبة والشركات التي لديها معدل ضريبة فعلي أكبر من الواحد. وتم قياس معدل الضريبة الفعلي الذي يُعد مقياساً عكسياً للتجنب الضريبي من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالية مطروحاً منه مصروف الضريبة المؤجلة على الدخل المحاسبي قبل الضريبة والفوائد. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات عالية الاستدانة لديها معدلات ضرائب منخفضة، مما يشير إلى وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.

كما هدفت دراسة (Mocanu et al., 2020) إلى معرفة تأثير الرافعة المالية على ممارسات التجنب الضريبي. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات الرومانية. تتمثل العينة في (624) شركة بإجمالي عدد ملاحظات تصل إلى (1674)

ملاحظة، تم تجميع البيانات المالية من وزارة المالية الرومانية خلال الفترة ما بين (2013- 2017) وتم استبعاد جميع الشركات التي تنتمي للقطاع المالي، وتم قياس التجنب الضريبي باستخدام (BTD) ويتم حسابه من خلال قسمة الفرق ما بين الربح المحاسبي والدخل المقدر الخاضع للضريبة على إجمالي الأصول، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سالبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (أبو سالم، 2020).

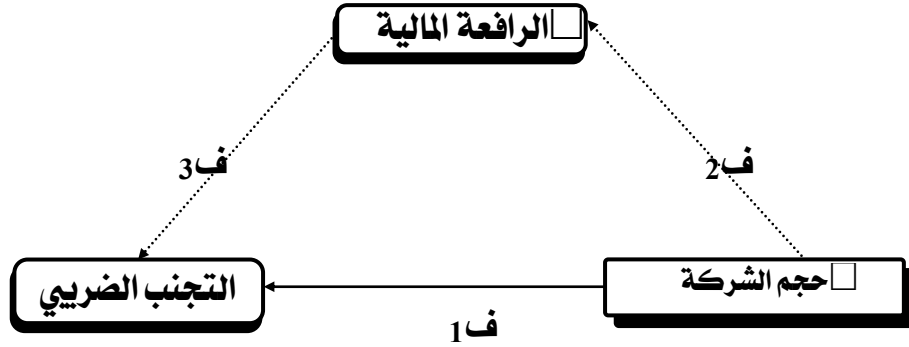
وعلى وجه مشابه هدفت دراسة (Aladwey, 2022) إلى معرفة تأثير الرافعة المالية على ممارسات التجنب الضريبي. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية غير المالية تتمثل في (170) شركة، بإجمالي عدد ملاحظات تبلغ (672) ملاحظة وذلك خلال فترة تمتد ما بين (2015 - 2018)، وتم قياس التجنب الضريبي من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية على صافي الدخل قبل الضرائب. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.

وفي ضوء عرض الدراسات السابقة نلاحظ أيضاً اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي، حيث توصلت دراسة (Hazir, 2019) إلى وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة (Mocanu et al., 2020؛ أبو سالم، 2020) إلى وجود علاقة سالبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي. وخلافاً لذلك توصلت دراسة (Aladwey, 2022) إلى عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.

ونظراً لوجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة التي أجريت بهدف اختبار العلاقة بين الرافعة المالية وممارسات التجنب الضريبي، فإنه يمكن للباحثة صياغة الفرضية الثالثة للبحث الحالي في صورة فرض عدم، وذلك على النحو التالي:

ف (3): لا توجد علاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.

ويمكن عرض الإطار العام لفرضيات البحث فيما يتعلق بالعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين حجم الشركة والرافعة المالية والتجنب الضريبي وذلك على النحو التالي:



- ← التأثير المباشر لحجم الشركة على التجنب الضريبي
- ←..... التأثير المباشر لحجم الشركة على الرافعة المالية
- ←..... التأثير المباشر للرافعة المالية على التجنب الضريبي

وفي ضوء التأثير المباشر لحجم الشركة على التجنب الضريبي (ف1)، وكذلك التأثير غير المباشر لحجم الشركة (من خلال الرافعة المالية) على التجنب الضريبي (ف2، ف3)، يمكن اختبار الأثر الوسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي من خلال اشتقاق الفرضية الرابعة للدراسة في صورة فرض العدم وذلك على النحو التالي:

ف (4): لا يوجد تأثير وسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

3-4: الدراسة الاختبارية

1-3-4: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث الحالي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة ما بين (2015م - 2021م)، واعتمدت الباحثة على عينة ميسرة مكونة من (105) شركة بإجمالي عدد مشاهدات قدره (585)، موزعة على (14) قطاع اقتصادي من إجمالي (18) قطاع وذلك بعد استبعاد الشركات التالية: (1) الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية لخضوعها لمعايير وقوانين خاصة، (2) الشركات التي تنتمي إلى قطاع الطاقة والخدمات المساندة وقطاع المرافق، حيث تخضع أرباح تلك الشركات للضريبة بسعر مختلف، (3) الشركات غير المالية التي تزاوّل نشاطها بنظام المناطق الحرة نظراً لإعفاء تلك الشركات، (4) المشاهدات الخاصة بالشركات التي حققت خسائر خلال الفترة محل البحث.

2-3-4: نماذج البحث

يهتم نموذج البحث والذي يتناول مشكلة البحث ببيان كيفية اختبار العلاقات المباشرة وغير مباشرة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي وذلك بتوسيط الرافعة المالية، لذا ستعتمد الباحثة على أسلوب تحليل المسار "Path analysis"، ويعتمد أسلوب تحليل المسار على نمذجة المعادلات الهيكلية الخاصة باختبار فروض البحث وذلك في شكلها المبسط كما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) المعادلات الهيكلية لاختبار فروض البحث

المعادلات الهيكلية	الفروض
$\text{Tax Avoidance (TA)}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \sum \beta_k \text{TCov}_{it} + \varepsilon_{it}$	ف ١ (1) →
$\text{Leverage (LEV)}_{it} = \delta_0 + \delta_1 \text{Size}_{it} + \sum \delta_n \text{LCov}_{it} + \omega_{it}$	ف ٢ (2) →
$\text{Tax Avoidance (TA)}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Leverage (LEV)}_{it} + \sum \alpha_m \text{TCov}_{it} + \varepsilon_{it}$	ف ٣ (3) →
$\text{Tax Avoidance (TA)}_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 \text{Size}_{it} + (\delta_1 \times \alpha_1) \text{Leverage (LEV)}_{it} + \sum \gamma_L \text{TCov}_{it} + \varepsilon_{it}$	ف ٤ (4) →

TA_{it} : التجنب الضريبي للشركة i في نهاية الفترة t .

Size_{it} : حجم الشركة i في نهاية الفترة t .

LEV_{it} : الرافعة المالية للشركة i في نهاية الفترة t .

$\sum \text{TCov}_{it}$: المتغيرات الرقابية الخاصة بالتجنب الضريبي للشركة i في نهاية الفترة t وتتضمن: ربحية الشركة (Firm Profitability) معبراً عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA)، كثافة رأس المال (Capital Intensity)، كثافة المخزون (Inventory Intensity)، وفرص نمو الشركة (Growth Opportunities).

$\sum \text{LCov}_{it}$: المتغيرات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية للشركة i في نهاية الفترة t وتتضمن: ربحية الشركة (Firm Profitability) معبراً عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA)، كثافة رأس المال (Capital Intensity)، السيولة (Liquidity)، وفرص النمو للشركة (Growth Opportunities).

β_0, δ_0 : ثوابت الانحدار.

α_0, γ_0

β_1, δ_1 : معاملات التأثير المباشر التي تعكس المسارات المباشرة بين متغيرات البحث.

α_1, γ_1

($\delta_1 \times \alpha_1$) : معامل التأثير غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي بتوسط الرافعة المالية.
 $\beta_k, \delta_n,$: معاملات الانحدار الخاصة بالمتغيرات الرقابية.
 α_m, γ_L
 $\omega_{it}, \varepsilon_{it}$: الخطأ العشوائي.

3-3-4: التعريفات الإجرائية وتوصيف متغيرات البحث

يوضح الجدول رقم (2) التالي، التعريفات الإجرائية وتوصيف متغيرات البحث وكيفية قياسها.

جدول رقم (2): التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات		
	رمز المتغير	اسم المتغير	المتغيرات
يتم حسابها من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية الذي يظهر بقائمة دخل الشركة i في نهاية الفترة t على صافي أرباحها المحاسبية قبل الضريبة (Salaudeen & Eze, 2018).	ETR _{it}	التجنب الضريبي	المتغير التابع
يتم حسابها من خلال قسمة الفرق بين صافي الدخل المحاسبي للشركة i في نهاية الفترة t والدخل المقدر الخاضع للضريبة ⁽¹⁾ للشركة i في نهاية الفترة t على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t (Kim & Im, 2017).	BTD _{it}		
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول كما تظهر بالميزانية العمومية للشركة i في نهاية الفترة t (Kasim & Saad, 2019).	SIZE _{it}	حجم الشركة	المتغير المستقل
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة) على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t (أبو سالم، 2020).	LEV _{it}	الرافعة المالية	المتغير الوسيط
يتم حسابها من خلال قسمة صافي ربح العام للشركة i في نهاية الفترة t على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t (مرقص، 2022).	ROA _{it}	ربحية الشركة	المتغيرات الضابطة
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الأصول الثابتة الملموسة القابلة للإهلاك على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t (أبو سالم، 2020).	CAPINT _{it}	كثافة رأس المال	
يتم حسابها من خلال معدل التغير في الإيرادات = $\frac{\text{إيرادات الفترة الحالية} - \text{إيرادات الفترة السابقة}}{\text{إيرادات الفترة السابقة}}$ (Pontoh & Lauren, 2021).	GRO _{it}	فرص نمو الشركة	
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي مخزون الشركة i في نهاية الفترة t على إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة i في نهاية الفترة t (أبو سالم، 2020).	INVINT _{it}	كثافة المخزون	
يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الأصول المتداولة للشركة i في نهاية الفترة t على إجمالي الالتزامات المتداولة للشركة i في نهاية الفترة t (Alipour et al., 2015).	LIQ _{it}	السيولة	

⁽¹⁾ نظراً لسرية الإفادات الضريبية للشركات فإنه يتم تقدير الدخل الخاضع للضريبة من خلال قسمة مصروف الضريبة بقائمة الدخل على معدل الضريبة القانون STR (Martinez & Lessa, 2014; Kim & Im, 2017).

4-3-4: مصادر جمع البيانات:

إعتمدت الباحثة في الحصول على كافة البيانات الخاصة بشركات العينة خلال الفترة من 2015 حتى 2021م على أربعة مصادر أساسية وهي (موقع مباشر للبورصة المصرية وذلك للحصول على القوائم المالية الخاصة بشركات العينة <https://www.mubasher.info> - موقع البورصة المصرية - شركة مصر لنشر المعلومات للبورصة المصرية - المواقع الإلكترونية لشركات العينة).

4-4: نتائج البحث

1-4-4: الإحصاءات الوصفية

يعرض جدول رقم (3) بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نماذج البحث، مصنفة إلى أربع مجموعات، وهي: متغير تابع ممثلًا في التجنب الضريبي، ومتغير مستقل ممثلًا في حجم الشركة، ومتغير وسيط ممثلًا في الرافعة المالية، بالإضافة الي المتغيرات الضابطة، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة البحث. حيث بلغت عدد المشاهدات بعينة البحث 585 مشاهدة.

جدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
0.12679	0.18637	0.94668	0.00000	ETR	التجنب الضريبي	المتغير التابع
0.10451	0.02320	1.62021	-0.15921	BTD		
1.43853	25.54937	25.65571	17.29805	SIZE	حجم الشركة	المتغير المستقل
0.22068	0.42186	0.93731	0.00089	LEV	الرافعة المالية	المتغير الوسيط
0.17104	0.19327	0.94879	0.00102	CAPINT	كثافة رأس المال	المتغيرات الضابطة
0.07386	0.08809	0.40161	0.00028	ROA	ربحية الشركة	
0.721033	0.174025	10.24454	-1.00000	GRO	فرص النمو	
0.16736	0.18080	0.78824	0.00000	INVINT	كثافة المخزون	
5.94973	2.93276	70.12166	0.06648	LIQ	السيولة	

ويوضح جدول الإحصاءات الوصفية ما يلي:

- تزايد إقبال شركات العينة محل البحث على تطبيق ممارسات التجنب الضريبي وفقاً لمقياس معدل الضريبة الفعلي (ETR) وذلك بمتوسط عام قدره 0.186 وهو أقل من معدل الضريبة القانوني الواجب سداه، وبمدى يتراوح بين (0، 0.946) وانحراف معياري قدره 0.126،

- بينما بلغ المتوسط العام للتجنب الضريبي وفقاً لمقياس الفروق الضريبية الدفترية (BTD) ما قيمته 0.0232، وبمدى يتراوح بين (-0.159، 1.62) وبانحراف معياري قدره 0.104.
- تتراوح أحجام شركات العينة محل البحث (SIZE) مقاسة باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام ما بين (17.29، 25.65)، وذلك بمتوسط يبلغ 20.549، وبانحراف معياري قدره 1.438 تقريباً.
 - تتراوح نسبة الرافعة المالية على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (0.00089، 0.93731) وذلك بمتوسط يبلغ 0.42 تقريباً، وبانحراف معياري قدره 0.220 وهو ما يعني اعتماد غالبية شركات العينة خلال سنوات فترة البحث بشكل أكبر على حقوق الملكية مقارنة بالديون عند تحديد المزيج الذي يتألف منه مصادر التمويل.
 - أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة، بلغ متوسط كثافة رأس المال (CAPINT) لعينة البحث 0.193، بمدى يتراوح بين (0.001، 0.948) وانحراف معياري قدره 0.171. في حين بلغ متوسط ربحية الشركات (ROA) المقاسة بمعدل العائد على الأصول 0.088، بمدى يتراوح بين (0.000280، 0.4016) وانحراف معياري قدره 0.0738، بينما بلغ متوسط فرص النمو (GRO) 0.174025 بمدى يتراوح بين (1.000 - 10.24454) وانحراف معياري قدره 0.7210، كما بلغ متوسط كثافة المخزون (INVINT) على مستوى شركات العينة خلال فترة البحث 0.1808 بمدى يتراوح بين (0، 0.788) وانحراف معياري قدره 0.167، وبلغ متوسط السيولة (LIQ) لشركات العينة 2.93، بمدى يتراوح بين (0.0664، 70.12) وانحراف معياري قدره 5.94973، وهو ما يعني أن نسبة السيولة مقبولة لغالبية شركات العينة خلال سنوات فترة البحث، أي أن غالبية شركات العينة قادرة على تسوية التزاماتها الحالية وسداد ديونها دون الحاجة إلى تمويل أو مساعدة خارجية.

2-4-4: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

لكي يتم تحديد طريقة التقدير المناسبة لنموذج البحث لابد من اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث، فإذا كانت المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي فيكون من المناسب استخدام طريقة الامكان الأعظم (Maximum likelihood) لتقدير معالم النموذج، أما إذا كانت المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي فيكون من المناسب استخدام طريقة التوزيع التقريبي الحر (Free-Asymptotically Distribution).

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		رمز المتغير	المتغير
الدلالة p-value	احصاء الاختبار statistic	الدلالة p-value	احصاء الاختبار statistic		
0.000	0.959	0.000	0.123	ETR	التجنب
0.000	0.976	0.000	0.084	BTD	الضريبي
0.000	0.987	0.019	0.041	SIZE	حجم الشركة
0.000	0.982	0.012	0.043	LEV	الرافعة المالية
0.000	0.936	0.000	0.099	CAPINT	كثافة رأس المال
0.000	0.928	0.000	0.102	ROA	ربحية الشركة
0.000	0.990	0.003	0.047	GRO	فرص النمو المستقبلية
0.000	0.911	0.000	0.125	INVINT	كثافة المخزون
0.000	0.952	0.000	0.109	LIQ	السيولة

ويخلص جدول رقم (4) نتائج اثنين من اختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث (Shapiro-Wilk و Kolmogorov-Smirnov). ويتضح من نتائج الاختبارات أن جميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث إن قيمة الدلالة (p-value) أقل من مستوي المعنوية 5%. وهذا يعني أننا سوف نعتمد على طريقة التوزيع التقريبي الحر عند تقدير معاملات نموذج البحث، وقد تم معالجة القيم الشاذة في البيانات اعتمادًا على أسلوب الاستعاضة (الإحلال) Predictive imputation mean matching (PMM) باستخدام برنامج R v.4 حزمة mice (Abonazel, 2020).

3-4-4: مصفوفة الارتباط واختبار الأزواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية

تعد مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) الأداة الأولية لاكتشاف مشكلة الأزواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية،⁽²⁾ وتظهر مصفوفة الارتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث، كما هو موضح بجدول رقم (5)، أن الأزواج الخطى لا يمثل مشكلة في البحث الحالي، حيث إن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في البحث الحالي (التجنب الضريبي، حجم الشركة، الرافعة المالية، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة: كثافة رأس المال، ربحية

⁽²⁾ يستخدم تعبير الإزدواج الخطى (Multicollinearity) للإشارة إلى وجود علاقة خطية أو قريبة من الخطية بين المتغيرات التفسيرية. ويشير (Gujarati, 2003) إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية تعد مقبولة وغير خطيرة إذا كان قيمة معامل الارتباط أقل من 0.8.

الشركة، فرص النمو المستقبلية، كثافة المخزون، السيولة) أقل من 0.8، حيث بلغ أقصى معامل ارتباط (-0.743) وذلك بين متغيري ETR وBTD.

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

LIQ	INVINT	GRO	ROA	CAPINT	LEV	SIZE	BTD	ETR	رمز المتغير	المتغير
-0.002	0.097*	0.095*	-0.043	-0.015	0.175**	-0.087*	-0.743*	1	ETR	التجنب الضريبي
-0.006	-0.071	-0.023	0.096*	-0.017	-0.124*	0.125**	1	BTD		
-0.148**	-0.124**	0.049	0.044	-0.185**	0.201**	1			SIZE	حجم الشركة
-0.429**	0.109**	0.110**	-0.102	-0.091*	1				LEV	الرافعة المالية
-0.142**	0.087*	0.108**	0.011	1					CAPINT	كثافة رأس المال
0.240**	0.146**	0.160**	1						ROA	ربحية الشركة
-0.008	0.167**	1							GRO	فرص النمو المستقبلية
0.195**	1								INVINT	كثافة المخزون
1									LIQ	السيولة

** الارتباط دال عند مستوى معنوية 1%، * الارتباط دال عند مستوى معنوية 5%.

وتستخلص الباحثة من الجدول السابق:

- وجود ارتباط سالب ومعنوي (عند مستوى 5%) بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي ETR الذي يعد مقياس عكسي للتجنب الضريبي، مما يشير إلى وجود ارتباط موجب ومعنوي بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وكذلك يوجد ارتباط موجب ومعنوي (عند مستوى 1%) بين حجم الشركة والمقياس الثاني المستخدم لقياس التجنب الضريبي وهو الفروق الضريبية الدفترية BTD.
- وجود ارتباط موجب ومعنوي (عند مستوى 1%) بين الرافعة المالية ومعدل الضريبة الفعلي ETR مما يشير إلى وجود ارتباط سالب ومعنوي بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي،

وكذلك يوجد ارتباط سالب ومعنوي (عند مستوى 5%) بين الرافعة المالية والمقياس الثاني المستخدم لقياس التجنب الضريبي BTD.

- وجود ارتباط موجب ومعنوي (عند مستوى 5%) بين أي من متغيري فرص النمو وكثافة المخزون ومعدل الضريبة الفعلي ETR، مما يشير إلى وجود ارتباط سالب ومعنوي بين أي من متغيري فرص النمو وكثافة المخزون والتجنب الضريبي.

- وجود ارتباط موجب ومعنوي (عند مستوى 5%) بين الربحية والتجنب الضريبي عند قياسه بالفروق الضريبية الدفترية BTD فقط.

- عدم وجود ارتباط معنوي بين أي من متغيري كثافة رأس المال والسيولة وأي من مقياسي التجنب الضريبي ETR، BTD.

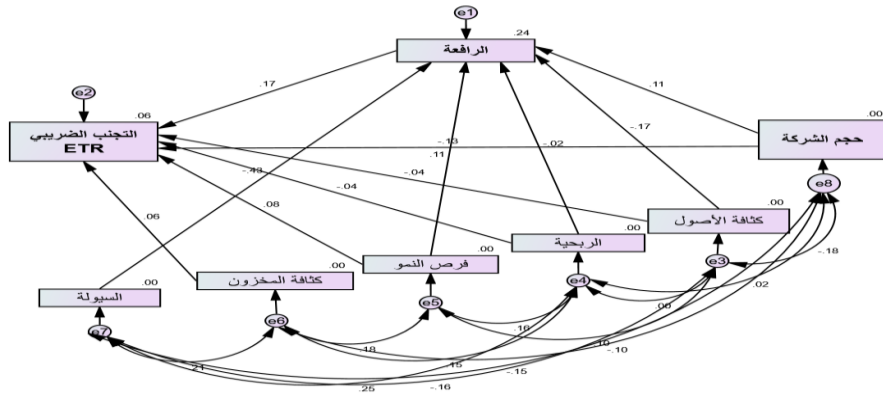
4-4-4: نتائج تحليل المسار واختبار فروض البحث

استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المسار Path Analysis اعتمادًا على برنامج AMOS V.25 في اختبار نموذجين سببيين أو بنائيين على مستوى عينة البحث بسبب أن البحث الحالي يحتوي على متغير وسيط (الرافعة المالية) فكان من المناسب إحصائيًا أن يتم الاعتماد على النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM) عند إجراء التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث، وتم اختبار النموذجين التاليين:

• **النموذج الأول SEM1:** يتضمن التأثير المباشر وغير المباشر لحجم الشركة على التجنب الضريبي (عن طريق المتغير الوسيط: الرافعة المالية)، معبرًا عن المتغير التابع (التجنب الضريبي) بمعدل الضريبة الفعلي (ETR).

• **النموذج الثاني SEM2:** يتضمن التأثير المباشر وغير المباشر لحجم الشركة على التجنب الضريبي (عن طريق المتغير الوسيط: الرافعة المالية)، معبرًا عن المتغير التابع (التجنب الضريبي) بالفروق الضريبية الدفترية (BTD).

وتستعرض الباحثة النماذج المستخدمة لتحليل العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين حجم الشركة، والرافعة المالية والتجنب الضريبي وذلك على النحو التالي:



شكل رقم (1): النموذج الأول المستخدم لعرض العلاقات المباشرة وغير المباشرة

بين حجم الشركة والرافعة المالية والتجنب الضريبي.

ويمكن صياغة معادلات المسار البنائية للنموذج الأول SEM1 علي النحو التالي:

$$ETR_{it} = -0.131 * SIZE_{it} + 0.168 * LEV_{it} - 0.043 * CAPINT_{it} - 0.041 * ROA_{it} + 0.083 * GRO_{it} + 0.058 * INVINT_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$LEV_{it} = 0.110 * SIZE_{it} - 0.167 * CAPINT_{it} - 0.016 * ROA_{it} + 0.114 * GRO_{it} - 0.431 * LIQ_{it} + \omega_{it} \quad (2)$$

حيث إن i تمثل بعد الشركة، t تمثل بعد الزمن، بينما ε_{it} ، ω_{it} يمثلان حدين الخطأ العشوائي للمعادلة (1) و (2) علي التوالي. وقد بلغت قيمة R^2 للمعادلة رقم (1) 6% بينما بلغت قيمة R^2 للمعادلة رقم (2) 24%.

جودة التوفيق الطبيعي NFI، مؤشر جودة التوفيق المتزايد IFI، مؤشر توكس لوير TLI، مؤشر جودة التوفيق المقارن CFI، مؤشر جودة التوفيق GFI، الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقريبي RMSEA (المهدى، 2007).

وتستعرض الباحثة في الجدول التالي قيم مؤشرات اختبار جودة المطابقة لكل من النموذج الأول SEM1 والثاني SEM2.

جدول رقم (6): مؤشرات اختبار جودة المطابقة للنموذج الأول SEM1 والثاني SEM2

معايير القبول	قيمة المؤشر		مؤشرات اختبار جودة النموذج
	النموذج الثاني (BTD)	النموذج الأول (ETR)	
غير دالة	قيمة $\chi^2 = 4.143$ الدلالة = 0.246	قيمة $\chi^2 = 9.246$ الدلالة = 0.055	اختبار χ^2 (CMIN)
$CMIN/DF \leq 3$	1.381	2.311	اختبار χ^2 / درجة الحرية $CMIN/DF$
$NFI \geq 0.90$	0.993	0.984	مؤشر جودة التوفيق الطبيعي NFI
$IFI \geq 0.90$	0.998	0.991	مؤشر جودة التوفيق المتزايد IFI
$TLI \geq 0.90$	0.981	0.933	مؤشر توكس لوير TLI
$CFI \geq 0.90$	0.998	0.990	مؤشر جودة التوفيق المقارن CFI
$GFI \geq 0.90$	0.999	0.998	مؤشر جودة التوفيق GFI
$RMSEA \leq 0.05$	0.026	0.047	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقريبي RMSEA

وقد أسفرت نتائج تحليل المسار عن قبول النموذجين الموضحين بالشكلين رقمي (1، 2)، حيث تشير مؤشرات جودة المطابقة (Goodness of Fit Indices) لهذين النموذجين موضع الاختبار إلى أنهما نموذجين مشبعين.⁽³⁾ فقد حظى هذان النموذجان على مطابقة عالية، حيث جاءت قيم جميع مؤشرات جودة المطابقة للنموذجين في المدى المثالي لهذه المؤشرات، فعلى سبيل المثال: بلغ قيمة مؤشر χ^2/DF الحرية $CMIN/DF$ للنموذجين أقل من (3)، كما جاءت قيمة مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقريبي للنموذجين أقل من (0.05)، مما يدل على مطابقة هذين النموذجين للبيانات الميدانية موضع الاختبار.

⁽³⁾ النموذج المشبع (Saturated Model): هو النموذج العام الممكن أو المحتمل الذي يحتوى على جميع العلاقات الممكنة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج النظري المحدد من قبل الباحث

وعليه يمكن الاعتماد على نتائج النموذجين الأول والثاني في اختبار فروض البحث، والجدولين رقم (7،8) يوضحان نتائج اختبار تحليل المسار للنموذج الأول SEM1 وللنموذج الثاني SEM2، وقد تم استخدام طريقة التوزيع التقريبي الحر (Free-Asymptotically Distribution) لتقدير معالم النماذج البنائية SEM1 و SEM2، وتم الاعتماد على أسلوب البوتستراپ Bootstrapping في حساب واختبار الأثر غير المباشر والكلّي لكل من النموذجين.

جدول رقم (7) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتأثيرات الكلية المتضمنة بنموذج تحليل المسار الأول

التجنب الضريبي ETR			الرافعة المالية LEV			نوع التأثير	المتغير المؤثر
مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	القيمة المعيارية	مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	القيمة المعيارية		
0.001	0.003	-0.131	0.006	0.008	0.110	مباشر	حجم الشركة
0.015	0.001	0.018	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.004	0.039	-0.112	0.006	0.008	0.110	الكلّي	
0.0001	0.015	0.168	-----	-----	-----	مباشر	الرافعة المالية
المتغيرات الضابطة							
0.312	0.025	-0.043	0.0001	0.059	-0.167	مباشر	كثافة رأس المال
0.004	0.009	-0.028	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.101	0.045	-0.071	0.0001	0.059	-0.167	الكلّي	
0.308	0.053	-0.041	0.637	0.130	-0.016	مباشر	ربحية الشركة
0.643	0.006	-0.003	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.281	0.041	-0.044	0.637	0.130	-0.016	الكلّي	
0.045	0.015	0.083	0.002	0.038	0.114	مباشر	فرص النمو
0.004	0.008	0.019	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.039	0.043	0.102	0.002	0.038	0.114	الكلّي	
0.139	0.021	0.058	-----	-----	-----	مباشر	كثافة المخزون
-----	-----	-----	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.139	0.021	0.058	-----	-----	-----	الكلّي	
-----	-----	-----	0.0001	0.011	-0.431	مباشر	السيولة
0.004	0.018	-0.073	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.004	0.018	-0.073	0.0001	0.011	-0.431	الكلّي	

جدول رقم (8): التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتأثيرات الكلية المتضمنة بنموذج تحليل المسار الثاني

التجنب الضريبي BTD			الرافعة المالية LEV			نوع التأثير	المتغير المؤثر
مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	القيمة المعيارية لمعامل المسار	مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	القيمة المعيارية لمعامل المسار		
0.0001	0.001	0.143	0.009	0.008	0.104	مباشر	حجم الشركة
0.025	0.007	-0.015	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.004	0.040	0.129	0.009	0.008	0.104	الكلية	
0.0001	0.003	-0.142	-----	-----	-----	مباشر	الرافعة المالية
المتغيرات الضابطة							
0.830	0.006	0.009	0.0001	0.061	-0.147	مباشر	كثافة رأس المال
0.004	0.008	0.021	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.461	0.043	0.030	0.0001	0.061	-0.147	الكلية	
0.038	0.014	0.084	0.559	0.129	-0.020	مباشر	ربحية الشركة
0.583	0.005	0.003	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.068	0.043	0.087	0.559	0.129	-0.020	الكلية	
0.576	0.004	-0.023	0.002	0.038	0.113	مباشر	فرص النمو
0.004	0.007	-0.016	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.400	0.043	-0.039	0.002	0.038	0.113	الكلية	
0.260	0.006	-0.047	-----	-----	-----	مباشر	كثافة المخزون
-----	-----	-----	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.260	0.006	-0.047	-----	-----	-----	الكلية	
-----	-----	-----	0.0001	0.011	-0.428	مباشر	السيولة
0.004	0.018	0.061	-----	-----	-----	غير مباشر	
0.004	0.018	0.061	0.0001	0.011	-0.428	الكلية	

في ضوء ما سبق يمكن تلخيص أهم نتائج اختبار فروض البحث من خلال استعراض نتائج اختبار مسارات كل من النموذج الأول والنموذج الثاني وذلك على النحو التالي:

1-4-4-4: نتائج تحليل المسار المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي:

أظهرت نتائج تحليل المسار المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي سواء باستخدام النموذج الأول SEM1 أو النموذج الثاني SEM2 عن وجود علاقة موجبة ومعنوية (عند مستوى معنوية 1%) بين حجم الشركة والتجنب الضريبي معبراً عنه من خلال ETR و BTD مما يدعم إستقرار وثبات النتائج، كما أظهرت النتائج تزايد قوة العلاقة التأثيرية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي معبراً عنه بـ BTD وذلك مقارنة بالتجنب الضريبي معبراً عنه بـ ETR، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار بعد ضرب معامل ETR في (-1) لأنه يُعد مقياساً عكسي للتجنب الضريبي على النحو التالي (0.131، 0.143).

وتشير النتيجة السابقة إلى أن الشركات المساهمة المصرية الكبيرة تكون لديها قدرة أكبر على ممارسة التجنب الضريبي من الشركات الصغيرة، وذلك نتيجة ما تمتلكه الشركات الكبيرة من قوة اقتصادية وسياسية فائقة تجعلها قادرة على ممارسة الضغط للمساومة والتفاوض على تقليل أعبائها الضريبية، فضلاً عن أن تلك الشركات يتوافر لديها المزيد من الموارد التي يمكن استثمارها في أنشطة التخطيط الضريبي التي تساهم في خفض معدلات الضرائب الفعلية التي تخضع لها أرباحها. وتدعم تلك النتيجة فرضية القوة السياسية المقترحة من قبل (Siegfried, 1972) وتدحض كذلك توقعات نظرية التكلفة السياسة بشأن وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والعبء الضريبي الذي يقع على عاتقها. وتتفق النتيجة التي توصلت لها الباحثة مع دراسة (أبو سالم، 2020; Aladwey, 2022) التي أجريت في البيئة المصرية وكذلك دراسة (Kim & Im, 2017).

ومما سبق وفي ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج حول المسار المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، يمكن رفض فرض العدم إحصائياً ومن ثم قبول الفرض الرئيسي الأول للبحث في صيغته البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، وذلك مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه النتيجة (Robust) نظراً لمدى استقرار وثبات تلك النتيجة من خلال تغيير المقياس المستخدم للتعبير عن التجنب الضريبي. وللتعرف على الأدوات التي قد تستعين بها الشركات ويحفزها حجم الشركة من أجل تجنب الضريبة، ستسعى الباحثة إلى استعراض نتائج العلاقة المباشرة بين حجم الشركة والرافعة المالية باعتبارها من المصادر المحتملة للتجنب الضريبي وذلك كما في الجزء التالي.

2-4-4-4: نتائج تحليل المسار المباشرين حجم الشركة والرافعة المالية:

أظهرت نتائج تحليل المسار المباشر بين حجم الشركة والرافعة المالية سواء باستخدام النموذج الأول SEM1 أو النموذج الثاني SEM2 عن وجود علاقة موجبة ومعنوية (عند مستوى معنوية 1%). وتتسق تلك النتيجة مع الرأي القائل بأن الشركات الكبيرة تكون أكثر تنوعاً وأقل فشلاً، وتتناقص لديها التكاليف المباشرة للإفلاس وتندبر مخاطرها بشكل أفضل، الأمر الذي يجعلها قادرة على الوصول إلى أسواق الديون بسهولة. فضلاً عن ذلك، الشركات الكبيرة عادةً ما تكون قادرة على خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بإصدار الديون، الأمر الذي يمكنها من الاقتراض في ظروف أفضل مقارنةً بالشركات الصغيرة، ومن ثم تتزايد لديها مستويات الرافعة المالية (المديونية). وتتفق تلك النتيجة مع

نظرية المقايضة التي تفترض أن الشركات الأكبر حجماً تميل إلى زيادة مستوى ديونها نتيجة لانخفاض فرص إفلاسها، وأيضاً كطريقة لتحقيق وفورات ضريبية.

وتتفق النتيجة التي توصلت لها الباحثة مع دراسة (M'ng et al., 2017; Kyissima et al., 2019; Czerwonka & Jaworski, 2021).

ومما سبق وفي ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج حول المسار المباشر بين حجم الشركة والرافعة المالية في بيئة الأعمال المصرية، يمكن رفض فرض العدم إحصائياً ومن ثم قبول الفرض الرئيسي الثاني للبحث في صيغته البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية في بيئة الأعمال المصرية. وللتعرف على ما إذا كانت الشركات ستقوم باستخدام الرافعة المالية لممارسة التجنب الضريبي من عدمه، ستسعى الباحثة إلى استعراض نتائج العلاقة المباشرة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي وذلك كما في الجزء التالي.

4-4-4-3: نتائج تحليل المسار المباشر بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي:

أوضحت نتائج تحليل المسار المباشر بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي سواء باستخدام النموذج الأول SEM1 أو النموذج الثاني SEM2 عن وجود علاقة سالبة ومعنوية (عند مستوى معنوية 1%) بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي معبراً عنه من خلال ETR و BTD مما يدعم إستقرار وثبات النتائج.

كما أظهرت النتائج تزايد قوة العلاقة التأثيرية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي معبراً عنه بـ ETR وذلك مقارنةً بالتجنب الضريبي معبراً عنه بـ BTD ، حيث بلغت قيمة معاملات الانحدار بعد ضرب معامل ETR في (-1) لأنه يُعد مقياساً عكسيًا للتجنب الضريبي على النحو التالي (-0.168) ، (-0.142).

وتشير النتيجة السابقة إلى وجود علاقة سالبة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية، وعلى الرغم من تعارض أو تناقض تلك النتيجة مع وجهة النظر التي تتبناها غالبية الدراسات السابقة من أن الرافعة المالية (المديونية) تعد إحدى وسائل تحقيق الوفر الضريبي، إلا أنها ليست صحيحة تماماً بالنسبة لحالة الشركات المصرية، وخاصة في ظل التشريع الضريبي القائم فعند استقراء قانون الضريبة المصري على الدخل رقم (91) لسنة 2005، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (991) لسنة 2005 وتعديلاتها، وذلك فيما يخص

المعالجة الضريبية للعوائد المدينة على القروض والسلفيات التي حصلت عليها الشركة بهدف استخدامها في مزاولة النشاط⁽⁴⁾، سنجد أن القانون قد وضع حدوداً قصوى لخصم تلك العوائد، كما وضع عدداً من الشروط والقيود الواجب توافرها لاعتبار تلك العوائد من التكاليف واجبة الخصم⁽⁵⁾ لذا ترى الباحثة أن تقييد المشرع الضريبي المصرى لخصم العوائد المدينة هو ما ترتب عليه تخفيض قيمة العوائد المدينة الواجب اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم، ومن ثم زيادة وعاء الضريبة الذى تخضع له أرباح الشركات وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي.

وتتفق النتائج التى توصلت لها الباحثة مع نتائج دراسة (Hazir, 2019; Mocanu et al., 2021;) ودراسة (Gao, 2022) ودراسة (ابو سالم ، 2020 ومرقص، 2022) التى أجريت في البيئة المصرية.

ومما سبق وفي ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج حول المسار المباشر بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، يمكن رفض فرض العدم إحصائياً ومن ثم قبول الفرض الرئيسى الثالث للبحث في صيغته البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية. وذلك مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه النتيجة (Robust) نظراً لمدى استقرار وثبات تلك النتيجة من خلال تغيير المقياس المستخدم للتعبير عن التجنب الضريبي.

4-4-4-4: نتائج تحليل المسار غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي من خلال توسط الرافعة المالية.

في ضوء ما أشارت إليه دراسة (Baron and Kennys، 1986) يمكن تحليل العلاقة غير

المباشرة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عبر توسط الرافعة المالية، وذلك للتحقق مما إذا كانت الرافعة المالية تتوسط هذه العلاقة باعتبارها متغير وسيط أم لا، وذلك بالتحقق من:

- معنوية الأثر المباشر للمتغير المستقل حجم الشركة على المتغير التابع التجنب الضريبي.

⁽⁴⁾تنص المادة (58) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005، على أنه: "تشمل العوائد المدينة كل ما يحمله الشخص الإعتبارى من مبالغ مقابل ما يحصل عليه من القروض والسلفيات أياً كان نوعها والسندات والأذون وتشمل القروض والسلفيات في تطبيق حكم البند (1) من المادة (52) من القانون السندات وأية صورة من صور التمويل بالدين من خلال أوراق مالية ذات عائد ثابت أو متغير" ⁽⁵⁾أقام المشرع الضريبي المصرى بتقييد خصم العوائد المدينة بالقيود والشروط التالية: (1) يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم: عوائد القروض المستخدمة في النشاط أياً كانت قيمتها، وذلك بعد خصم العوائد الدائنة غير الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها قانوناً (مادة 23/ بند 1)؛ (2) لا يعد من التكاليف واجبة الخصم العائد المسدد على قروض فيما يجاوز مثلى سعر الائتمان والخصم المعلن لدى البنك المركزي في بداية السنة الميلادية التى تنتهى فيها الفترة الضريبية (مادة 24/ بند 4)؛ (3) لا يعد من التكاليف واجبة الخصم: عوائد القروض والديون على اختلاف أنواعها المدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفيين منها مادة (مادة 24/ بند 5)؛ (4) لا يعد من التكاليف واجبة الخصم العوائد المدينة التي تدفعها الأشخاص الاعتبارية على القروض والسلفيات التي حصلت عليها فيما يزيد على أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وفقاً للقوائم المالية التي يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ولا يسرى هذا الحكم على البنوك وشركات التأمين، وكذلك الشركات التي تبشر نشاط التمويل التي يصدر بتحديد قرار من وزير المالية (مادة 52/ بند 1).

- معنوية الأثر غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي من خلال توسط الرافعة المالية، وهو عبارة عن محصلة ضرب كل من الأثر المباشر لحجم الشركة على الرافعة المالية في الأثر المباشر للرافعة المالية على التجنب الضريبي. وفي ضوء نتائج الجدول رقم (8،7) السابق الإشارة إليهما يمكن توضيح الآثار المباشرة وغير المباشرة لمسارات النماذج الهيكلية وذلك في الجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم (9): أثر مسارات النماذج الهيكلية

النموذج	المسارات Paths	الآثار المباشرة Direct Impacts	الآثار غير المباشرة Indirect Impacts	الآثار الكلية Total Impacts
الأول SEM1 (ETR)	حجم الشركة ← التجنب الضريبي	-0.131**	0.018*	-0.112**
الثاني SEM2 (BTD)	حجم الشركة ← التجنب الضريبي	0.143**	-0.015*	0.129**

** الأثر (المسار) دال عند مستوى معنوية 1%، * الأثر (المسار) دال عند مستوى معنوية 5%.

ومن الجدول السابق باستخدام النموذجين الهيكليين الأساسيين (SEM1، SEM2) اللذين تم تصميمهما لاختبار فروض البحث، نجد أن التأثير الكلي لحجم الشركة على التجنب الضريبي مصدره كل من الأثر المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عبر توسط الرافعة المالية.

في النموذج الأول SEM1 يبلغ قيمة معامل التأثير الكلي (مجموع الأثر المباشر وغير المباشر) لحجم الشركة Firm Size على التجنب الضريبي Tax Avoidance معبراً عنه بمعدل الضريبة الفعلي ETR ما قيمته (-0.112)، وسوف يصبح هذا المعامل (0.112) بعد ضربه في (-1) لأن ETR يُعد مقياساً عكسياً للتجنب الضريبي. بينما بلغ معامل التأثير غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي من خلال الرافعة المالية ما قيمته (-0.018) وذلك بعد ضربه في (-1) ليصبح معبراً عن التجنب الضريبي أي بما يعادل (16%) من معامل التأثير الكلي. وبالتالي فإن النسبة المتبقية من الأثر الكلي (84%) تتحقق إما بشكل مباشر أو عبر مسارات أخرى، وهو ما قد يعكس وجود تأثير وسيط للرافعة المالية في النموذج الهيكلية الأول SEM1.

وباستخدام المقياس البديل للتجنب الضريبي وهو (BTD) في النموذج الهيكلية الثاني SEM2 للتأكد من مدى استقرار وثبات النتائج يتضح أن قيمة معامل التأثير الكلي (مجموع الأثر المباشر وغير المباشر) لحجم الشركة Firm Size على التجنب الضريبي Tax Avoidance ما قيمته (0.129). بينما يبلغ قيمة معامل التأثير غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عبر توسط الرافعة

المالية (-0.015) أى بما يعادل (11.63%) من معامل التأثير الكلى. وبالتالي فإن النسبة المتبقية من الأثر الكلى تتحقق إما بشكل مباشر أو عبر مسارات أخرى، وهو يعكس وجود تأثير وسيط للرافعة المالية في النموذج الهيكلي الثاني SEM2 ولكنه أقل من النموذج الأول.

كما يتضح معنوية الآثار الموجبة والمباشرة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عند مستوى معنوية (1%) بالإضافة إلى معنوية الآثار السالبة وغير المباشرة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عبر توسيط الرافعة المالية وذلك عند مستوى معنوية (5%)، ومن ثمَّ معنوية الأثر الكلى لحجم الشركة على التجنب الضريبي عند مستوى معنوية (1%)، بما ينبئ طبقاً لاختبار (Baron and Kennys, 1986) عن وجود أثر وسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، وذلك باختلاف المقياس المعبر عن التجنب الضريبي.

وتجدر الإشارة إلى أن وساطة الرافعة المالية للعلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي وساطة جزئية وليست وساطة كاملة نظرًا لأن الأثر الكلى بين حجم الشركة والتجنب الضريبي مصدره كل من الأثر المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في ظل غياب الرافعة المالية (المتغير الوسيط)، وكذلك الأثر غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عبر توسيط الرافعة المالية. ومما سبق تتوصل الباحثة إلى أن للرافعة المالية تأثير وسيط سلبي ومعنوي على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

وفي ضوء النتائج السابقة ترى الباحثة، أن الشركات المساهمة المصرية الأكبر حجمًا لديها قدرة أقل على ممارسة التجنب الضريبي إذا ما قورنت بالشركات الأصغر حجمًا في حالة وساطة الرافعة المالية، أي كلما تزايد إقبال الشركات كبيرة الحجم على تمويل احتياجاتها المالية باستخدام الرافعة المالية (المديونية) سينخفض مستوى تجنبها الضريبي.

وعلى الرغم من تعارض وتناقض تلك النتيجة مع توقعات الباحثة ووجهة النظر التي تتبناها إلا أنها صحيحة تمامًا بالنسبة لحالة الشركات المصرية، وخاصة في ظل التشريع الضريبي القائم وذلك لتقييد قانون الضريبة المصرى على الدخل رقم (91) لسنة 2005م ولائحته التنفيذية لخصم العوائد المدينة بالقيد والحدود التي أوردها المشرع بنصوص مواد القانون السابق الإشارة إليها، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض عوائد القروض المدينة الواجب اعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم، وبالتالي زيادة الربح الخاضع للضريبة (وعاء الضريبة)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى تلك الشركات.

فضلاً عن ذلك ترى الباحثة أن تزايد اعتماد الشركات الأكبر حجماً على الرافعة المالية يجعلها تخضع لمزيد من الرقابة والفحص من قبل الجهات المعنية والمقرضة والمحللين والجمهور، وكذلك مطالباتها بتوفير المزيد من المعلومات للسوق من خلال الإفصاح ونشر المعلومات بشكل مستمر الأمر الذي يترتب عليه الحد من قدرتها على ممارسة التجنب الضريبي بسبب تزايد خضوعها للرؤية العامة والتدقيق، مما يتفق مع نظرية التكلفة السياسية.

كما ترى الباحثة أن ارتباط تكاليف الديون بشكل سلبي بحجم الشركة، قد يجعل الشركات الأكبر حجماً قادرة على خفض تكاليف المعاملات **Transaction Costs** المرتبطة بإصدار الديون، الأمر الذي يترتب عليه زيادة وعاء الضريبة الذي تخضع له أرباح تلك الشركات ومن ثم ارتفاع معدلات الضريبة الخاصة بها.

مما سبق وفي ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج حول المسار غير المباشر بين حجم الشركة والتجنب الضريبي عبر توسيط الرافعة المالية يمكن رفض فرض العدم إحصائياً ومن ثم قبول الفرض الرئيسي الرابع للبحث في صيغته البديلة التي تنص على أنه يوجد تأثير وسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، وذلك مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه النتيجة (Robust) نظراً لاختبار مدى استقرار وثبات تلك النتيجة من خلال تغير المقياس المستخدم لقياس التجنب الضريبي.

ويوفر الجدول رقم (10) ملخصاً لنتائج اختبار فروض البحث على ضوء ما تم التوصل إليه من النتائج السابق عرضها.

جدول رقم (10): ملخص نتائج اختبار فرضيات البحث

SEM2	SEM1	فروض البحث
تم رفض الفرض	تم رفض الفرض	ف(1): لا توجد علاقة بين حجم الشركة و التجنب الضريبي.
تم رفض الفرض	تم رفض الفرض	ف(2): لا توجد علاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية.
تم رفض الفرض	تم رفض الفرض	ف(3): لا توجد علاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي.
تم رفض الفرض	تم رفض الفرض	ف(4): لا يوجد تأثير وسيط للرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

4-5: التوصيات والبحوث المستقبلية

فى ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج، ترى أن هناك العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- 1) دراسة تأثير القيود المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية.
- 2) دراسة أثر نوع الصناعة على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية.
- 3) استخدام مقاييس أخرى لمتغيرات البحث على سبيل المثال، استخدام مقاييس أخرى للتجنب الضريبي، مثل: معدل الضريبة الفعلي النقدي ومعدل الضريبة الفعلى وفقاً للمبادئ المحاسبية.
- 4) أحد حدود هذا البحث هو استبعاد الشركات المالية، لذلك يمكن دراسة التأثيرات المباشرة والوسيلة بين حجم الشركة والرافعة المالية والتجنب الضريبي داخل الشركات المالية المصرية.
- 5) إجراء دراسة مقارنة عن تأثير الرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي فى كل من الشركات المساهمة المملوكة للقطاع الخاص والشركات المساهمة المملوكة لقطاع الأعمال العام.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو سالم، سيد سالم محمد. (2020). العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟ دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24 (2): 1-40*.
- المهدي، ياسر فتحى الهنداوى. (2007). منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية. *مجلة التربية والتنمية، (40): 11-42*.
- قانون رقم 91 لسنة 2005، بإصدار قانون الضريبة على الدخل، *الجريدة الرسمية، العدد 23 (تابع) الصادر في التاسع من يونيه 2005م*.
- قرار وزير المالية رقم 991 لسنة 2005، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، *الوقائع المصرية، العدد 295 (تابع) الصادر في السابع والعشرون من ديسمبر 2005*.
- مرقص، فوزي عبد الباقي. (2022). أثر التخصص القطاعي وحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة اختبارية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، (1): 276-362*.
- نور الدين، علي أبو بكر، والسريتي، حسين علي. (2015). محددات اختيار الهيكل المالي للشركات: دراسة تطبيقية مقارنة بين الدول المتقدمة والنامية. *مجلة جامعة سيها للعلوم الإنسانية، كلية الإقتصاد والمحاسبة، جامعة سيها، 14 (2): 186-210*.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abonazel, M. R. (2020). Handling outliers and missing data in regression models using R: Simulation examples. *Academic Journal of Applied Mathematical Sciences, 6(8), 187-203*.
- Aichian, A. A., & Kessel, R. A. (1962). Competition, monopoly, and the pursuit of pecuniary gain. In *Aspects of labor economics*, Princeton University Press, 157-183.

- Aladwey, L. (2022). Tax avoidance practises and firm-specific characteristics: Empirical evidence from the Egyptian Listed Companies. *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*, 44(1), 43-74.
- Alipour, M., Mohammadi, M. F. S., & Derakhshan, H. (2015). Determinants of capital structure: an empirical study of firms in Iran. *International Journal of Law and Management*, 57(1), 53-83.
- Bao, D. H., & Romeo, G. C. (2013). Tax Avoidance and Corporations in the United States-The Effective Tax Rate Abnormality for the Top Five Percent by Corporate Size. *Journal of Applied Business and Economics*, 14(4), 88-100.
- Baron, R. M., and Kenny, D. A. (1986). The Moderator-Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical Considerations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51(6), 1173–1182.
- Bhat, D. A., Chanda, U., & Bhat, A. K. (2020). Does firm size influence leverage? Evidence from India. *Global Business Review*, 24(1), 22-30.
- Bolarinwa, S. T., & Adegboye, A. A. (2020). Re-examining the determinants of capital structure in Nigeria. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 37(1), 26-60.
- Czerwonka, L., & Jaworski, J. (2021). Capital structure determinants of small and medium-sized enterprises: evidence from Central and Eastern Europe. *Journal of Small Business and Enterprise Development*.
- Dyreng, S. D., Hanlon, M., & Maydew, E. L. (2008). Long- run corporate tax avoidance. *The accounting review*, 83(1), 1-47.
- Fernández-Rodríguez, E., García-Fernández, R., & Martínez-Arias, A. (2021). Business and institutional determinants of Effective Tax Rate in emerging economies. *Economic Modelling*, 94, 692-702.
- Gao, L. (2022). Accountant CFOs and corporate tax avoidance. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 33(1), 164-184.

- Giaretta, E., & Chesini, G. (2021). The determinants of debt financing: The case of fintech start-ups. *Journal of Innovation & Knowledge*, 6(4), 268-279.
- Hazir, Ç. A. (2019). Determinants of Effective Tax Rates in Turkey. *Journal of Research in Business*, 4(1), 35-45.
- Ichسانی, S., & Susanti, N. (2019). The effect of firm value, leverage, profitability and company size on tax avoidance in companies listed on index LQ45 period 2012-2016. *Global Business and Management Research*, 11(1), 307-313.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305 – 360.
- Jermias, J., & Yigit, F. (2019). Factors affecting leverage during a financial crisis: Evidence from Turkey. *Borsa Istanbul Review*, 19(2), 171-185.
- Kasim, F. M., & Saad, N. (2019). Determinants of corporate tax avoidance strategies among multinational corporations in Malaysia. *International Journal of Public Policy and Administration Research*, 6(2), 74-81.
- Kim, J. H., & Im, C. C. (2017). The study on the effect and determinants of small-and medium-sized entities conducting tax avoidance. *Journal of Applied Business Research*, 33(2), 375-390.
- Kyissima, K. H., Xue, G. Z., Yapatake Kossele, T. P., & Abeid, A. R. (2020). Analysis of capital structure stability of listed firms in China. *China Finance Review International*, 10(2), 213-228.
- M'ng, J. C. P., Rahman, M., & Sannacy, S. (2017). The determinants of capital structure: Evidence from public listed companies in Malaysia, Singapore and Thailand. *Cogent Economics & Finance*, 5(1), 1-34.
- Martinez, A. L., & Lessa, R. C. (2014). The effect of tax aggressiveness and corporate governance on audit fees evidences from Brazil. *Journal of Management Research*, 6(1), 95-108.

- Mocanu, M., Constantin, S. B., & Răileanu, V. (2021). Determinants of tax avoidance—evidence on profit tax-paying companies in Romania. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 34(1), 2013-2033.
- Myers, S. C. (2001). Capital structure. *Journal of Economic perspectives*, 15(2), 81-102.
- Payne, D. M., & Raiborn, C. A. (2018). Aggressive tax avoidance: A conundrum for stakeholders, governments, and morality. *Journal of Business Ethics*, 147, 469-487.
- Pontoh, G. T., & Lauren, M. (2021). The Effect of Financial Distress, Firm Growth, and Previous Year's Opinion on the Firm's Going Concern Opinion. *Psychology and Education Journal*, 58(1), 247-258.
- Qureshi, M. A., Sheikh, N. A., & Khan, A. A. (2015). A revisit of pecking order theory versus trade-off theory: Evidence from Pakistan. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 9(2), 344-356.
- Rajan, R. G., & Zingales, L. (1995). What do we know about capital structure? Some evidence from international data. *The journal of Finance*, 50(5), 1-53.
- Salamon, L. M., & Siegfried, J. J. (1977). Economic power and political influence: The impact of industry structure on public policy. *American Political Science Review*, 71(3), 1026-1043.
- Salaudeen, Y. M., & Eze, U. C. (2018). Firm specific determinants of corporate effective tax rate of listed firms in Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation*, 10(2), 19-28.
- Sheikh, N. A., & Qureshi, M. A. (2017). Determinants of capital structure of Islamic and conventional commercial banks: Evidence from Pakistan. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 10(1), 24- 41

- Sibindi, A. B., 2016, Determinants of Capital Structure: A Literature Review, *Risk Governance and Control: Financial Markets and Institutions* 6 (4): 227-237.
- Siegfried, J. 1972. *The relationship between economic structure and the effect of political influence: Empirical evidence from the federal corporation income tax program*. Ph.D. dissertation, University of Wisconsin.
- Smith Jr, C. W. (1977). Alternative methods for raising capital: Rights versus under written offerings. *Journal of financial economics*, 5(3), 273-307.
- Titman, S., & Wessels, R. (1988). The determinants of capital structure choice. *The Journal of finance*, 43(1), 1-19.
- Watts, R. L., & Zimmerman, D. L. (1986). *Positive accounting theory*. Upper Saddle River (New Jersey): Prentice Hall.
- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Towards a positive theory of the determination of accounting standards. *Accounting review*, 112-134.

Direct and Indirect Impacts between Firm size, Leverage and Tax Avoidance.

Abstract

This study aims to investigate whether the relationship between firm size and the tax avoidance practices in the Egyptian Listed Companies is impacted by the level of leverage. Therefore, This study aims to answer the following questions: 1) What are the direct impacts of firm size on tax avoidance practices in the Egyptian Listed Companies?. 2) What are the indirect impacts of the firm size (through: leverage) on tax avoidance practices in the Egyptian Listed Companies?. 3) Is the relationship between firm size and tax avoidance practices impacted by the level of leverage in the Egyptian Listed Companies?. The researcher tests the hypotheses of the study on a sample of (105) Companies listed in the Egyptian Stock Exchange belonged to (14) different economic sectors, with a total of (585) observations during the period from 2015 to 2021, using the path analysis method, and the variables measure as follows: Tax avoidance (dependent variable) Through two measures, the effective tax rate and book tax differences, Firm Size (the independent variable) using the natural logarithm of the company's total assets, and the leverage (the intermediate variable) by dividing the total current and non-current liabilities by the total assets.

The researcher finds: 1) There is a positive and significant relationship between firm size and tax avoidance. 2) There is a positive and significant relationship between firm size and the leverage. 3) There is negative and significant relationship between leverage and tax avoidance. The important result of the study is that there is a significant impact of leverage on the relationship between Firm size and tax avoidance.

Keywords: *Tax avoidance, Firm size, Leverage.*